

مليار درهم تغطية تأمينية لدعم المنتج الإماراتي حتى مايو 4.8



دبي: «الخليج»

عقد مجلس إدارة شركة «الاتحاد لائتمان الصادرات»، اجتماعه الثاني للعام الجاري، افتراضياً، برئاسة عبد الله بن طوق المري، وزير الاقتصاد ورئيس مجلس إدارة الشركة؛ حيث تمت مناقشة مؤشرات الأداء الاقتصادي الرئيسية للشركة حتى مايو/أيار من هذا العام، إلى جانب الإنجازات التي حققتها في تعزيز التجارة المحلية والإقليمية والدولية من حيث دعم التنوع الاقتصادي لدولة الإمارات واستراتيجيات التصدير الصناعية غير النفطية

• مؤشر إيجابي

وقال بن طوق، إن المؤشرات الأولية للتجارة الخارجية غير النفطية للدولة خلال الأشهر الماضية أظهرت نمواً ملموساً لاسيما في حجم الصادرات غير النفطية، والتي حققت نمواً بنسبة 17 % خلال الربع الأول من العام الجاري 2022، وهو ما يشكل مؤشراً إيجابياً يعكس كفاءة الأداء التجاري للدولة، في ظل التحديات الراهنة التي تواجه التجارة الدولية عالمياً، ويُشكل تنوع أسواق الصادرات الإماراتية أولوية لدى وزارة الاقتصاد خلال المرحلة المقبلة، وتلعب شركة الاتحاد لائتمان الصادرات دوراً محورياً في دعم هذا التوجه بالتعاون مع مختلف شركائها من الجهات المعنية بتنمية

وتعزيز الصادرات الوطنية بالدولة، على المستويين الاتحادي والمحلي. وخلال الاجتماع، أشاد بن طوق بإدارة الشركة وإنجازاتها المتميزة في الأشهر الخمسة الأولى من عام 2022، ومساهماتها الكبيرة في دعم اقتصاد دولة الإمارات، ومشاركتها الفعالة في المبادرات الحكومية، ودعمها القوي للشركات الإماراتية في تعزيز قدرتها التنافسية بالأسواق الخارجية.

وأضاف بن طوق: «تماشياً مع التوجيهات الحكيمة لقيادة دولة الإمارات العربية المتحدة، تعمل شركة الاتحاد لائتمان الصادرات في إطار الرؤية الشاملة للاقتصاد الوطني التي تسعى إلى تعزيز جهود التنوع الاقتصادي وتنمية الصادرات الوطنية غير النفطية. وقد ساهمت حلول الائتمان التجاري التي قدمتها الشركة في دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة، وفتح أسواق جديدة لها، وتعزيز قدراتها التنافسية بما يخدم سياسات التنوع الاقتصادي، وتحقيق رؤية وتوجهات الدولة «للمرحلة المقبلة».

• ضمانات ائتمانية 7307

وحتى مايو/ أيار 2022، عززت «الاتحاد لائتمان الصادرات» القدرة التنافسية للتجارة غير النفطية لدولة الإمارات، من خلال إصدار 7307 ضمانات ائتمانية متجدد؛ حيث بلغت قيمة التغطية التأمينية 4.8 مليار درهم، أي ما يعادل 14.4 مليار درهم من التجارة غير النفطية لأكثر من 111 دولة. واستفاد 15 من القطاعات النامية من هذه الضمانات التي غطت 6.7 مليار درهم في التجارة الدولية، و7.6 مليار درهم في التجارة المحلية، و1.2 مليار درهم في التجارة المتوسطة والطويلة الأجل، و1.3 مليار درهم في التأمين ضد المخاطر السياسية.

• القطاعات الرئيسية

وتشمل القطاعات الرئيسية التي استفادت من دعم الاتحاد لائتمان الصادرات الخدمات اللوجستية (18%)، المعدات الكهربائية والإلكترونيات (18%)، الآلات والمعدات (16%)، صناعة المعادن (12%)، البتروكيماويات والكيماويات (9%)، والصناعات الثقيلة (7%)، والخدمات المالية والبنوك (6%)، والأدوية والرعاية الصحية (4%)، والأغذية والمشروبات (4%) وغيرها من القطاعات.

وتوزعت ضمانات التجارة غير النفطية التي قدمتها الاتحاد لائتمان الصادرات على مدى الأشهر الخمسة الماضية على الشركات والمؤسسات من مختلف إمارات الدولة كما يلي: أبوظبي (1.9 مليار درهم)؛ دبي (9.9 مليار درهم)؛ الشارقة (1.5 مليار درهم)، رأس الخيمة (504 ملايين درهم)، الفجيرة (102 مليون درهم)، عجمان (282 مليون درهم)، أم القيوين (159 مليون درهم)، كما شملت الجهات الرئيسية للصادرات وإعادة الصادرات التي تمت تغطيتها بالتأمين التجاري من قبل الاتحاد لائتمان الصادرات كلاً من الإمارات العربية المتحدة، والمملكة العربية السعودية، ومصر، والهند، والمملكة المتحدة، وعمان، والكويت، والولايات المتحدة، وإيطاليا، وغانا.

• استراتيجية 2022-2026

وناقش الاجتماع استراتيجية الاتحاد لائتمان الصادرات للفترة 2022-2026، والتي تهدف إلى تنمية الصادرات غير النفطية لدولة الإمارات، وتقديم حلول للتحديات المتعلقة بتأمين الائتمان التجاري أو حلول تمويل المشاريع. وستدعم الشركة نمو الأعمال التجارية في دولة الإمارات، مع التركيز على الشركات الصغيرة والمتوسطة، وتحسين فرص التصدير، وذلك من خلال إطلاق العديد من المبادرات وحلول حماية الائتمان والتمويل. وتهدف الاستراتيجية أيضاً إلى تكثيف الجهود لتحقيق أهداف التجارة الخارجية والتصنيع في الدولة. كما استعرض مجلس الإدارة طرق تطوير إدارة المخاطر والامتثال وتنظيم التدقيق الداخلي، بما يتماشى مع الطموح الكبير للشركة.

• دعم القطاع غير النفطي

وقال الدكتور ثاني بن أحمد الزيودي، وزير دولة للتجارة الخارجية ونائب رئيس مجلس إدارة الاتحاد لائتمان الصادرات: إن دولة الإمارات تأخذ على رأس أولوياتها تلبية الاحتياجات المتنوعة للشركات الوطنية والمصدرين، فضلاً عن تعزيز مكانة الدولة وريادتها كمركز إقليمي ودولي لإعادة التصدير. تهدف استراتيجية الاتحاد لائتمان الصادرات، والتي تتماشى مع الأجندة الوطنية للدولة لدعم التجارة غير النفطية ورؤيتها للسنوات الخمسين عاماً القادمة، إلى ضمان نمو مستدام وطويل الأمد وبناءً على ذلك، تركّز الاتحاد لائتمان الصادرات على دعم القطاعات التي تنوع الناتج المحلي غير النفطي، وتعزز القطاعات التي تعتبر أولوية وطنية، وتلك التي توفر نمواً مستداماً

• شريك رئيسي

ومن جانبه قال عمر أحمد صوينع السويدي، وكيل وزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة: إن اتحاد ائتمان الصادرات شريك رئيسي في جهودنا للنهوض بقطاع التصنيع ومضاعفة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي لدولة الإمارات العربية المتحدة. ومن خلال مجموعتها المبتكرة من حلول التأمين على الصادرات وحلول التمويل التي تساعد الشركات الكبيرة والشركات الصغيرة والمتوسطة على التوسع والتنويع وتحسين الكفاءة التشغيلية، ولذلك فهي جزء لا يتجزأ من الاستراتيجية الصناعية الشاملة للدولة، ومشروع 300 مليار واصنع في الإمارات